



الأمم المتحدة

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

الملحق رقم ٣٦



الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٩

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 1020-3710

المحتويات

الصفحة	الفصل
٤	الأول - مقدمة
٥	الثاني - أنشطة المفوضية
٥	ألف - الآليات الدولية لحقوق الإنسان
٧	باء - التنمية
١٠	جيم - السلام والأمن
١٤	دال - عدم التمييز
١٨	هاء - المساءلة
٢١	واو - المشاركة
٢٤	الثالث - التنظيم والإدارة
٢٥	الرابع - الاستنتاجات

الفصل الأول

مقدمة

- ١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٤٨/١٤١، ويتضمن لمحة عامة عما أنجزته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في جنيف ونيويورك وفي الميدان بين ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩^(١). ويسلط التقرير الضوء على الأنشطة المنقّدة في إطار الأولويات المواضيعية الواردة في الخطة الإدارية للمفوضية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١^(٢).
- ٢ - وقد كان لدى المفوضية، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، ما مقداره ٧٧ مكتباً ميدانياً لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت المفوضية السامية ببعثات إلى إثيوبيا (لحضور مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي)، وألمانيا، والبرتغال، وبنما، وتونس، والسويد، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والكاميرون، وكندا، ولكسمبرغ، والمغرب، والمكسيك، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية؛ وأجرت نائبة المفوضية السامية زيارة إلى إيران (جمهورية - الإسلامية)، وجنوب أفريقيا، وفيجي، ونيوزيلندا؛ وأجرى الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان زيارة إلى بوركينا فاسو، والسنغال، وكينيا، وموريتانيا، والنيجر، واليمن.
- ٣ - وفي عام ٢٠١٨، نفذت المفوضية حملة عالمية على مدى سنة كاملة للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتُقدّم الحملة بنجاح في أكثر من ٧٥ بلداً في جميع أنحاء العالم. وتُقلت وقائعها على نطاق واسع عبر وسائل التواصل الاجتماعي، باستخدام هاشتاغ #StandUp4HumanRights؛ ووصلت الحملة إلى ما يقدر بنحو ٦٠٨ ملايين مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي، وحصدت ٨٩٧ ٠٠٠ مشاركة في يوم حقوق الإنسان في عام ٢٠١٨.

(١) ينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع التقرير الذي قدمته المفوضية السامية إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الأربعين (A/HRC/40/3).

(٢) متاحة في الموقع الشبكي التالي: www2.ohchr.org/english/OHCHRReport2018_2021/OHCHRManagement.Plan2018-2021.pdf

الفصل الثاني

أنشطة المفوضية

ألف - الآليات الدولية لحقوق الإنسان

١ - الهيئات المنشأة بموجب معاهدات

٤ - قدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان الدعم إلى ١٠ هيئات منشأة بموجب معاهدات لكي ينفذ كل منها الولاية المكلفة بها. ويسرت استعراض تقارير الدول الأطراف واستفساراتها والزيارات التي نظمت بشأنها، وعمليات اتخاذ القرارات، والموافقة على اتخاذ تدابير مؤقتة، التي تؤثر في حياة أصحاب الحقوق في جميع أنحاء العالم. وساعدت في تحسين أساليب عمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات ويسرت إجراء مزيد من التنسيق بين الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وغيرها من الآليات لضمان الاتساق، وفق التكليف الذي ينص عليه القرار ٢٦٨/٦٨.

٢ - مجلس حقوق الإنسان

٥ - قدمت المفوضية الدعم إلى مجلس حقوق الإنسان وآلياته، وفورت عند الاقتضاء، المشورة بشأن تشكيل الآليات والأدوات المنشأة لمعالجة مسائل حقوق الإنسان والانتهاكات التي تتعرض لها، بما يشمل المنع.

٦ - وقدمت المفوضية الدعم للجهود التي يقودها رئيس مجلس حقوق الإنسان وأعضاء المكتب لتنفيذ بيان الرئيس المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بشأن تعزيز كفاءة المجلس، بسبل منها معالجة القيود المالية والزمنية. ودعمت المشاورات المتعلقة باستعراض مركز مجلس حقوق الإنسان عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٥.

٧ - وقدمت المفوضية الدعم إلى لجنتي التحقيق المستقلتين المعنيتين ببيروني والجمهورية العربية السورية؛ وفريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن؛ وفريق الخبراء المستقلين المعني بمنطقة كاساي في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار؛ واللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان؛ واللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبخاصة في قطاع غزة المحتل.

٣ - الاستعراض الدوري الشامل

٨ - واصلت المفوضية تيسير استعراض الدول الأعضاء الذي يجريه الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. واستفادت ١٣ دولة من أصل ٢٨ دولة عضوا جرى استعراضها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من صندوق التبرعات الاستئماني من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل. ولتيسير متابعة التوصيات بعد انتهاء الاستعراضات، واصلت المفوضية السامية توجيه رسائل إلى وزراء الخارجية لعرض تقديم الدعم إليهم.

٩ - واستمر استخدام صندوق التبرعات للمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل الذي تتولى إدارته المفوضية، للاستجابة لطلبات المساعدة الواردة من الدول الأعضاء. وشجع مجلس الأمناء، عقب دورته الحادية عشرة، المفوضية على استخدام الصندوق لدعم تنفيذ برامج الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة؛ وإنشاء آليات وطنية للإبلاغ والمتابعة وتعزيزها، وتحسين القدرة البرلمانية على التنفيذ. وفي ذلك السياق، نظمت المفوضية حلقات عمل للبرلمانيين الناطقين باللغة الفرنسية وأعضاء اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان.

١٠ - وعلى الصعيد العالمي، قدمت المفوضية الدعم إلى الحكومات والمجتمع المدني والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في إعداد استعراضات الدول وتنفيذ التوصيات، بما في ذلك في ٤٧ بلدا.

٤ - الإجراءات الخاصة

١١ - واصلت المفوضية تقديم الدعم لعمل ٥٦ ولاية خاصة ببلدان معينة وولاية مواضيعية في إطار الإجراءات الخاصة. ويتضمن التقرير السنوي المتعلق بالإجراءات الخاصة (A/HRC/40/38) و (A/HRC/40/38/Add.1) لمحة عامة عن الأنشطة والإنجازات التي حققتها الجهات المكلفة بولايات. وفي أيار/مايو ٢٠١٩، قدمت المفوضية المساعدة في الاجتماع الأول للجنة التنسيق، بما في ذلك اجتماع غير رسمي عُقد مع الدول الأعضاء في جنيف، من أجل تحديد أمثلة جيدة على ما حقته تلك الأنشطة من نتائج، والتحديات التي تواجه النظام.

٥ - متابعة عمل آليات حقوق الإنسان

١٢ - نفذت المفوضية، من خلال برنامج بناء قدرات هيئات المعاهدات وبرنامج التعاون التقني، دورات تدريبية وغير ذلك من أنشطة بناء القدرات في ٤٠ بلدا تقريبا. وأسهمت هذه الأنشطة في إنشاء آليات وطنية وتعزيزها، وتدريب قاعدة البيانات الوطنية لمتابعة التوصيات من أجل تعزيز التنفيذ والإبلاغ، ووضع أدوات لرصد أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وتعزيز قدرة الدول والمجتمع المدني على التعاون مع آليات حقوق الإنسان. وأسفرت هذه الأنشطة، على سبيل المثال، عن إنشاء آليات وطنية في زامبيا، وكينيا، ولبنان.

١٣ - وقدمت المفوضية الدعم لنشر وتعميم ترجمة روسية لمنشورها المعنون "مؤشرات حقوق الإنسان: دليل القياس والتنفيذ".

٦ - الصناديق الإنسانية

١٤ - قدم كل من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات المعني بأشكال الرق المعاصرة، وصندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب، اللذين تتولى المفوضية إدارتهما، منحا لما عدده ٢٩ مشروعا في ٢٥ بلدا، لدعم إعادة تأهيل ضحايا أشكال الرق المعاصرة و ١٦٠ منحة لتوفير المساعدة لضحايا التعذيب في ٨٠ بلدا، على التوالي. وقدم صندوق التبرعات لضحايا التعذيب أيضا منحا عاجلة للاستجابة للحالات التي تحصل في سياق أزمات حقوق الإنسان والأزمات الإنسانية. وتلقى الصندوق الخاص للبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية

أو اللاإنسانية أو المهينة ١٦ مقترحا من ست آليات وقائية وطنية وتوسع منظمات من المجتمع المدني وهيئة حكومية واحدة لمشاريع لتنفيذ في بلدان في أفريقيا والأمريكتين وأوروبا.

باء - التنمية

١ - أهداف التنمية المستدامة

١٥ - قدمت المفوضية الدعم لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، ورصدها، والإبلاغ عنها، على نحو قائم على حقوق الإنسان. وعملت المفوضية في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وشاركت في قيادة عملية إعداد وتجريب المشروع الجديد للدليل العملي للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بشأن عدم ترك أي أحد خلف الركب^(٣).

١٦ - وفي الفترة التي سبقت انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩، أسهمت المفوضية في منتديات إقليمية معنية بالتنمية المستدامة، بما في ذلك حلقة العمل التحضيرية الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا للاستعراض الوطني الطوعي للبلدان الأفريقية. وقدمت المفوضية الدعم لمناسبات أقيمت خلال منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة، وتولت قيادة مناقشات متعلقة بكيفية تعزيز إدماج حقوق الإنسان في الاستعراضات الوطنية الطوعية. وبالتعاون مع شركاء، دعمت مناسبات أقيمت في منتديات إقليمية، مع التركيز على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والسياسات المستندة إلى البيانات، وتمكين أكثر الفئات تهميشاً، بما يشمل المسائل المتعلقة بالحق في التنمية. وساهمت في اجتماعات فريق الخبراء المعقودة في إطار العملية التحضيرية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، ولا سيما فيما يتعلق بالأهداف ١٠ و ١٣ و ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وتعاونت مع الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، لتنظيم اجتماعات الخبراء، على سبيل المثال فيما يتعلق بتنفيذ مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، والعدل المناخي، والحيز المدني، وأوجه عدم المساواة الاقتصادية. وتعاونت المفوضية مع فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى لدعم صياغة خطاب مشترك لمؤتمرات القمة المتعلقة بالتنمية المستدامة والاجتماعات الرفيعة المستوى الصادر بها تكليف خلال الأسبوع الرفيع المستوى من الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة.

١٧ - وقدمت المفوضية المساعدة التقنية المتعلقة بأوجه الترابط بين خطة عام ٢٠٣٠ وحقوق الإنسان، بما في ذلك بشأن عدم ترك أي أحد خلف الركب، إلى الدول الأعضاء والمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والمجتمع المدني في الأرجنتين، والأردن، وأنغولا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وبوركينا فاسو، وبيلاروس، وتونس، وتيمور - ليشتي، وزمبابوي، والسلفادور، والسنغال، وصربيا، وغانا، وغينيا، والفلبين، ولبنان، والمملكة العربية السعودية. وقدمت الدعم التقني إلى كل من إسواتيني، وجنوب أفريقيا، وليسوتو، وموريشيوس في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية.

(٣) وضعته مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أجل تعزيز الدعم الذي توفره منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. متاح في الرابط التالي: <https://undg.org/wp-content/uploads/2019/04/Interim-Draft-Operational-Guide-on-LNOB-for-UNCTs.pdf>

٢ - الحق في التنمية

١٨ - دافعت المفوضية عن الحق في التنمية بنشر مواد مرجعية، والتوعية عبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي.

١٩ - ومنحت المفوضية السامية الأولوية للعمل في مجال البيئة وتغير المناخ. ففي آذار/مارس ٢٠١٩، دعمت المفوضية المفاوضات بشأن اتخاذ قرار متعلق بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة وعناصر أخرى من عمل التحالف من أجل الجميع، بغية إدماج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في جميع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وكانت مشاركة المفوضية السامية في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في بولندا، هي المشاركة الأولى لمفوض سام أو مفوضة سامية في مفاوضات متعلقة بالمناخ. وشمل ذلك إلقاء كلمة في مناسبة خاصة بشأن حقوق الإنسان ومناسبات متعلقة بالتكيف والانتقال العادل. وتواصل المفوضية العمل مع شركاء ودول أعضاء من أجل تعزيز إدماج حقوق الإنسان في السياسات المناخية، بما في ذلك في سياق المفاوضات المتعلقة بالمناخ، والتخطيط لقمة العمل المناخي التي ينظمها الأمين العام والمقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، وإعداد مساهمتهم المحددة وطنيا بصيغها المنقحة.

٢٠ - وأوفدت المفوضية أول فريقين من أفرقتها المكرسة لتغير المناخ إلى مكثبيها الإقليميين في بانكوك وسوفا. ونظمت حلقات عمل مع المجتمع المدني في بالاو، وجزر مارشال، وكيريباس، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) لتحديد الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ في حقوق الإنسان للأفراد والمجتمعات المحلية، وتعزيز مشاركتها في تصميم السياسات والبرامج الحكومية الرامية إلى التخفيف من الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ في منطقة المحيط الهادئ.

٢١ - والفساد، وما يرتبط به من تدفقات مالية غير مشروعة، هما من أخطر التحديات التي تواجه التنمية المستدامة؛ فهما يجردان المجتمعات من الموارد الشحيحة والحيوية التي لا غنى عنها لممارسة حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. ونظمت المفوضية مائدة مستديرة للخبراء بشأن جوانب حقوق الإنسان المتعلقة بإعادة الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع، بهدف صياغة مبادئ لحقوق الإنسان ومبادئ توجيهية بشأن إعادة الأصول المسروقة واستخدامها.

٣ - المؤسسات المالية الدولية

٢٢ - شاركت المفوضية السامية في العديد من المناسبات الرفيعة المستوى خلال الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأطلقت حوارا بشأن سياسة الضمانات مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وقدمت المفوضية ملاحظات تقنية على المقترحات المتعلقة بالسياسة البيئية والاجتماعية وسياسة الحصول على المعلومات وسياسة المساءلة عن المشاريع للمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير. ووفرت المفوضية الدعم للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في وضع سياسات بشأن الأعمال الانتقامية التي يتعرض لها المدافعون عن البيئة وحقوق الإنسان، وعقدت اجتماعا تشاوريا مع آليات المساءلة المستقلة.

٢٣ - وقبل إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، استندت المفوضية إلى الدعم التقني التي قدمته في السابق إلى أصحاب المصلحة، للنظر فيما يترتب على نظام التجارة في أفريقيا من آثار في مجال حقوق

الإنسان. وفي إطار شراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤسسة فريدريك إيبيرت ستيفتونغ، وضعت المفوضية للامسات الأخيرة على المنشور المعنون "التجارة الرقمية في أفريقيا: الآثار المترتبة في ما يتعلق بالإدماج وحقوق الإنسان". ونجحت المفوضية في الدعوة إلى إدماج التجارة غير الرسمية في هذه العملية، باعتبارها شكلا هاما من أشكال التجارة عبر الحدود التي تعمل فيها النساء والفئات الشابة بصفة أساسية.

٤ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٢٤ - وسعت المفوضية نطاق عملها في مجال إدماج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أطر الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات، استنادا إلى الإطار التحليلي الذي وُضع في عام ٢٠١٦ (انظر E/2016/58). وعقدت المفوضية مشاورات لدراسة أثر عدم المساواة في التمتع بحقوق الإنسان، وإسهام ذلك في الاضطرابات والنزاعات الاجتماعية.

٢٥ - ولكي يتسنى الفصل في القضايا المتصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المحاكم، عقدت المفوضية حلقات عمل تدريبية للمحكمة الإدارية في تونس. وفي أوغندا، قدمت الدعم للمعهد التدريب القضائي في إصدار كتاب مرجعي للموظفين القضائيين ومستخدمي المحاكم، ولبناء قدرات الموظفين القضائيين. وفي مدغشقر، قدمت المفوضية الدعم لتدريب محامي حقوق الإنسان في نقابة المحامين في مدغشقر بهدف دعم المجتمعات المحلية في حماية حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢٦ - وفي الأرجنتين وأوروغواي وشيلي، شجعت المفوضية استخدام مؤشرات حقوق الإنسان لقياس مدى تنفيذ التزامات الدول في ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢٧ - وفي أعمال المتابعة المتعلقة بتوقيع إطار التعاون بين منظمة الصحة العالمية والمفوضية، وضع الكيانان اللامسات الأخيرة على خطة عمل مشتركة تتيح فرصة استراتيجية لتحقيق رؤية مشتركة لتأمين الصحة وحقوق الإنسان للجميع في كل مكان.

٢٨ - وشاركت المفوضية في التصدي لعمليات الإخلاء القسري وعمليات الهدم، بما في ذلك تلك المتصلة بالأراضي والموارد الطبيعية، التي تؤثر على المجتمعات الريفية والسكان الأصليين. وشمل ذلك الاضطلاع بأنشطة في مجال الدعوة، والوساطة، وتقديم المساعدة التقنية، وبناء القدرات لفائدة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، ولا سيما في كولومبيا، وغواتيمالا، وهندوراس، وليبيريا، والمكسيك.

٢٩ - وقدمت المفوضية الدعم للحملة العالمية لليوم العالمي للمياه، في إطار موضوع "عدم ترك أي أحد خلف الركب"، بعقد حدث رفيع المستوى مشترك بين الوكالات في جنيف، لإطلاق التقرير المتعلق بتنمية الموارد المائية في العالم لعام ٢٠١٩. وفي إطار شراكة أقيمت مع المدن المتحدة والحكومات المحلية، عقدت المفوضية، لأول مرة، اجتماعًا استراتيجيًا مع الحكومات المحلية لتبادل البيانات المتعلقة بالتحديات واستكشاف مجالات التعاون.

٥ - الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

٣٠ - وقدمت المفوضية دعما تقنيا من أجل تطبيق المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأنشطة التجارية وحقوق الإنسان، ووضع خطط عمل وطنية مع المؤسسات التجارية، لا سيما في الأرجنتين، وشيلي،

وهندوراس، وكينيا، وبيرو، من أجل تيسير الحوار وبناء القدرات. وفي كمبوديا، ركز الحوار على الأعمال التجارية الزراعية والحق في الأرض، واستكشفت التدابير التي يمكن أن تتخذها المؤسسات التجارية لتعزيز احترام حقوق الإنسان. وفي فيجي، عززت المفوضية قدرة المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة على رصد أثر الأعمال التجارية على حقوق المجتمعات المحلية المتأثرة والإبلاغ عنه. وفي إندونيسيا، وتايلند، نظمت المفوضية حلقة عمل للتعلم من الأقران لتحديد الصلات بين الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والهجرة والبيئة. وباستخدام صندوق التبرعات لتقديم المساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، شاركت المفوضية في تنظيم مشاورات مع حكومة منغوليا لتنفيذ خريطة طريق من أجل وضع أول خطة من خطط أعمالها الوطنية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وفي الكاميرون وليبيريا، قدمت المفوضية الدعم في تنفيذ مشروع لخطة عمل وطنية، وخريطة طريق من أجل صياغة خطة العمل الوطنية، على التوالي. وفي السنغال، قدمت المفوضية الدعم للمرصد الوطني لحقوق الإنسان في قطاع الصناعات الاستخراجية لإجراء دراسة بشأن تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

٣١ - وبدأت المفوضية المشاورة العالمية المتعلقة بالجزء الثالث من مشروع المساءلة والانتصاف، التي ركزت على تعزيز فعالية آليات التظلم غير التابعة للدولة من أجل الوصول إلى سبل الانتصاف في الحالات التي تنطوي على انتهاكات للحقوق تتصل بالأعمال التجارية. وعقدت المفوضية ثماني مشاورات واجتماعات للخبراء، وشمل ذلك استكشاف الترابط بين أنواع مختلفة من آليات التظلم، والطرق التي يمكن بها أن تهيئ الدول بيئة قانونية وتنظيمية تمكن آليات التظلم من تقديم مساهمة إيجابية في مجال المساءلة والانتصاف.

٣٢ - وبادرت المفوضية بتنفيذ مشروع على الصعيد العالمي بشأن الصلة بين الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في التكنولوجيا، من أجل تعزيز إدماج مراعاة حقوق الإنسان في الممارسات التجارية المتصلة بتطوير وتطبيق التكنولوجيا الرقمية.

جيم - السلام والأمن

١ - تقديم الدعم إلى بعثات حفظ السلام

٣٣ - أيدت المفوضية مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام. وعززت إدماج حقوق الإنسان في عمليات السلام، وحسنت أداء العناصر النظامية وتنفيذ ولايات البعثات.

٣٤ - ولتعزيز دمج حقوق الإنسان في عمليات الأمم المتحدة للسلام، قدمت المفوضية الدعم للتخطيط الاستراتيجي، وقدمت الدعم التشغيلي إلى عناصر حقوق الإنسان في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، بالتعاون مع إدارة عمليات السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. وساهمت المفوضية في العمل من أجل تعزيز تنفيذ ولايات البعثات وأداء العناصر النظامية، ولا سيما في حماية المدنيين. وشاركت المفوضية في التقييمات الاستراتيجية لعمليتي الأمم المتحدة للسلام في دارفور وهابتي.

٣٥ - وقدمت المفوضية الدعم لمفوضية الاتحاد الأفريقي في تطوير هيكل الامتثال لعمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، وهو ما ساهم في تعزيز هيكل الامتثال لحقوق الإنسان وقواعد السلوك والانضباط.

٢ - أطر بذل العناية الواجبة والامتثال في مراعاة حقوق الإنسان

٣٦ - ساهمت المفوضية في تعزيز تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في ما يتعلق بما تقدمه الأمم المتحدة من دعم لقوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة. وقدمت المساعدة التقنية، بما في ذلك بناء القدرات، إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وإلى الأفراد العسكريين غير التابعين للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهاتي، وغينيا بيساو، ولبنان، وليبيا، ومالي، وأوكرانيا. وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٩١ (٢٠١٧)، واصلت المفوضية تقديم الدعم للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في تنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في سياق العمليات العسكرية وعمليات مكافحة الإرهاب. وقدمت المساعدة للجهود الرامية إلى تعزيز الكفاءة المهنية للقوات، بوسائل منها إقامة شراكات مع كلية الساحل للدفاع، والقوات المشتركة، وقيادات الجيش، والشركاء التقنيين. وقدمت المفوضية المشورة في وضع قواعد وأنظمة، ومدونة لقواعد السلوك وإجراءات تشغيل موحدة. وقامت بتطوير ونشر نماذج تدريبية تخصصية ضمن القوة المشتركة وقيادات الجيش. واشتركت المفوضية والقوة المشتركة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في استضافة حلقة عمل لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق مركز القوات، في شراكة مع مدرسة أليون بلوندين بيبى لحفظ السلام. وقدمت الدعم للقوة المشتركة في إدماج حقوق الإنسان وحماية المدنيين في تخطيط وتنفيذ العمليات العسكرية، بطرق منها إجراء استعراضات لما بعد العمل شاركت فيها القوة المشتركة والسكان المدنيون. وأعارت المفوضية مستشارا لحقوق الإنسان في الأمانة الدائمة للمجموعة لدعم أنشطة حقوق الإنسان في إطار ركائز العمل الأربع للمجموعة، وهي الدفاع، والأمن، والحوكمة، والقدرة على الصمود، والهياكل الأساسية.

٣ - الوقاية والإنذار المبكر والاستجابة في حالات الطوارئ

٣٧ - أيدت المفوضية تنفيذ أولويات الأمين العام في التركيز على الوقاية، بما في ذلك منصة الوقاية. واستجابةً للطلبات الواردة من الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية، قدمت المفوضية معلومات وتحليلات بشأن تأثير الانتهاكات والتجاوزات التي تمس حقوق الإنسان على السلام والأمن في حالات محددة.

٣٨ - وواصلت المفوضية دعم تنفيذ الأمم المتحدة مبادرة 'حقوق الإنسان أولاً' التي أطلقها الأمين العام. وشاركت في بدء تنفيذ عملية الاستعراض التي أجريت على نطاق المنظمة من أجل النظر في المخاطر في الحالات المثيرة للقلق، وكفالة اتخاذ المنظمة إجراءات مبكرة للتخفيف من تلك المخاطر. وتشاطر المفوضية ما لديها من معلومات بشأن حقوق الإنسان لكفالة أن تتركز المناقشات والتدابير على الحقوق. وتولت المفوضية قيادة أفرقة خفيفة متعددة التخصصات في جزر القمر وملاوي.

٣٩ - وعززت المفوضية استخدام البيانات والتحليلات لديها لدعم الأنشطة المضطلع بها في مجالات الإنذار المبكر، والوقاية، والرصد، والتحقيقات. ووضعت أدوات (بما في ذلك تحسين سبل الوصول إلى الصور الساتلية) ونظما وقدرات لمساعدة العمليات الميدانية على الاستفادة بفعالية من البيانات والمعلومات، من أجل زيادة حالات الاستجابة المبكرة من شركاء الأمم المتحدة. وأنشأت المفوضية فريق الاستجابة في حالات الطوارئ في مكتبها الإقليمي لغرب أفريقيا.

٤٠ - وقدم فريق الاستجابة في حالات الطوارئ في المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي تعاوناً تقنياً إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية والحكومات والمجتمع المدني، في جزر القمر وليسوتو وملاوي وموزامبيق وزمبابوي، في إدماج حقوق الإنسان في أنشطة الإنذار المبكر والوقاية. وفي بوروندي، قدمت المفوضية الدعم لفريق للإنذار المبكر يضم المجتمع المدني ومنظمات دولية والسلك الدبلوماسي، من أجل تتبع حالات حقوق الإنسان ومنع تفاقمها. وفي غينيا، أنشأت المفوضية منبرا يضم ممثلين للحكومة، وشركاء للأمم المتحدة، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، لتقديم توصيات بشأن المنع والاستجابة.

٤١ - واستجابت المفوضية لحالات حقوق الإنسان الناشئة بإيفاد أفرقة إلى سري لانكا لمساعدة مستشار حقوق الإنسان، وإلى بوركينا فاسو لتوفير قدرات للمنسق المقيم في مجال حقوق الإنسان. ورصدت المفوضية عن بعد الحالة في نيكاراغوا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية). وقد مُنحت المفوضية في البداية حق الذهاب إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية في آذار/مارس ٢٠١٩، عندما زار فريق في البلاد للتخصيص لزيارة المفوضة السامية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، التقت المفوضة السامية، خلال أول زيارة يجريها مفوض سام حتى ذلك الوقت إلى البلد، ممثلي الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني، وما يقرب من ٢٠٠ شخص من الضحايا. ومكنت الزيارة المفوضية من تعزيز تعاونها مع السلطات الحكومية، والمجتمع المدني، وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بوسائل منها نشر موظفين اثنين من موظفي المفوضية في كاراكاس. وبالتعاون مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في نيجيريا، نشرت المفوضية مراقبين لحقوق الإنسان في الحزام الأوسط، وفي الشمال الشرقي، وتولت بناء قدرات المنظمات المجتمعية، مؤكدة بذلك احتياجات اللاجئين والمشردين إلى الحماية، وبخاصة النساء والأطفال. وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/٣٨، ساعدت المفوضية المقررين في تنظيم حلقة دراسية أولى فيما بين الدورات مع الدول الأعضاء. وتلتها بعثة استغرقت أسبوعاً واحداً إلى نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٩، ومن المقرر عقد حلقة دراسية ثانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

٤٢ - وبدعم من البنك الدولي والاتحاد الأفريقي، عمقت المفوضية تعاونها معهما من أجل تحسين استخدام مؤشرات حقوق الإنسان في نظام الإنذار المبكر على صعيد القارة، الذي يوفر المعلومات والتحليلات لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وفي شراكة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، وضعت المفوضية والاتحاد الأفريقي مبادئ توجيهية بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين داخلياً، من أجل تعميم مراعاة حقوق النساء المشردات في هياكل الحوكمة والسلام والأمن في أفريقيا. وقدمت المفوضية الدعم في إجراء مشاورات إقليمية في إطار برنامج الاتحاد الأفريقي للشباب من أجل السلام بغرض إدماج منظور جنساني وشبابي في منع نشوب النزاعات. وقدمت الدعم أيضاً إلى الشبكة النسائية للسلام والأمن في غرب أفريقيا في إنشاء جماعات نسائية وطنية في غامبيا، وليبيريا، ونيجيريا، وسيراليون.

٤ - العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والاتجار بالأشخاص والاستغلال المتصل به

٤٣ - أجرت المفوضية مشاورات عبر الإنترنت مع أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيدين العالمي والإقليمي من أجل وضع استراتيجيات استجابة لمنع العنف القائم على نوع الجنس الذي يمارس ضد النساء المدافعات عن حقوق الإنسان، وتيسره التكنولوجيا، والحماية منه. وعقدت المفوضية والمنظمة العالمية للعمل القانوني حلقة عمل بشأن استخدام التكنولوجيا للتصدي للعنف الجنسي.

٤٤ - وروجت المفوضية للبروتوكول النموذجي لبلدان أمريكا اللاتينية للتحقيق في حالات القتل المتصلة بنوع الجنس التي تتعرض لها النساء. وفي شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، يجري تنفيذ مبادرة أضواء كاشفة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في السلفادور والمكسيك. وفي هذه البلدان، قدمت المفوضية الدعم إلى مكتب المدعي العام في وضع بروتوكولات وطنية للتحقيق في قضايا قتل النساء. وفي بنما، وأوروغواي، تولت المفوضية بناء قدرات الجهاز القضائي لمعالجة القوالب النمطية الجنسانية.

٤٥ - ووضعت المفوضية إرشادات وقدمت إحاطات إلى لجان التحقيق المنشأة بموجب تكليف من مجلس حقوق الإنسان بشأن إدماج المنظور الجنساني في التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد أسهم ذلك في تعزيز التحليل الجنساني في تحقيقات الأمم المتحدة^(٤).

٤٦ - وساهمت المفوضية في تعزيز التحليل الجنساني في الاجتماع التحضيري الثاني للمؤتمر الخامس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، بمشاركة في حدث جانبي بشأن العنف القائم على نوع الجنس في سياق التجارة ونقل الأسلحة، نظمته الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية.

٤٧ - وفي المملكة العربية السعودية، نظمت المفوضية حلقات عمل للحكومة بشأن تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان، لمكافحة الاتجار بالبشر، وهو ما أدى إلى إنشاء آلية إحالة على الصعيد الوطني لضحايا الاتجار بالبشر.

٤٨ - وفي أوكرانيا، ساعدت المفوضية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مكتب نائب رئيس الوزراء المعني بالتكامل الأوروبي، والأوروبي - الأطلسي في وضع استراتيجية وطنية وخريطة طريق لمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والتصدي له، وقد أقر ذلك نائب رئيس الوزراء.

٥ - العمل الإنساني

٤٩ - وشاركت المفوضية في عمل كل من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمجموعة العالمية للحماية. وقد ساهمت في اللجنة التوجيهية المشتركة للنهوض بالتعاون في المجالين الإنساني والإنمائي. وواصلت المفوضية التزامها بتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني، بوسائل منها المساهمة في وضع المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وساهمت المفوضية في العمل الإنساني في إثيوبيا وأفغانستان وأوكرانيا وجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وغواتيمالا والكاميرون وليبيا وميانمار ونيجيريا وهايتي واليمن ومنطقة المحيط الهادئ. وواصلت قيادة مجموعة الحماية في دولة فلسطين، وشاركت في قيادتها في غواتيمالا، وقدمت المشورة التقنية للقيادة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية بنشر مستشارين لحقوق الإنسان في مكاتب المنسقين ونواب المنسقين الإقليميين للشؤون الإنسانية. وواصلت المشاركة في أعمال مجموعات الحماية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوكرانيا. وفي أعقاب إعصاري إيداي وكينيث، قدمت المفوضية الدعم للأفرقة القطرية الإنسانية في جزر القمر وزمبابوي وملاوي وموزامبيق، في إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في تصديدها لهاتين الكارثتين. وقدمت

(٤) وثقت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالاحتجاجات التي اندلعت في الأرض الفلسطينية المحتلة الأثر الجنساني للانتهاكات المبلغ عنها (انظر A/HRC/40/74، و A/HRC/40/CRP.2)، وأجرت لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان تحليلاً لانتشار العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب في جنوب السودان (انظر A/HRC/40/69، و A/HRC/40/CRP.1).

المفوضية إسهامات في عمليات تقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث في ملاوي وموزامبيق، وشاركت في استعراض الأقران التنفيذي للتصدي لإعصار إيداي في موزامبيق. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، رصدت المفوضية ادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، وقامت بتوعية الشرطة والجيش بشأن احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في إطار الجهود التي يبذلها البلد للتصدي لفيروس إيبولا.

٥٠ - وعملت المفوضية مع منتدى آسيا والمحيط الهادئ من أجل تنفيذ مشروع نموذجي يهدف إلى تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على إدماج حقوق الإنسان في العمل الإنساني.

٥١ - وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٠/٣٩، الصادر في أيار/مايو ٢٠١٩، نظمت المفوضية اجتماع خبراء لمناقشة الممارسات الجيدة والثغرات والتحديات في تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان من أجل الحد من وفيات الأمهات واعتلاهن في السياقات الإنسانية.

دال - عدم التمييز

١ - العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

٥٢ - أسهمت المفوضية في استراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية الرامية إلى معالجة الأسباب والعوامل المحركة لهذا النوع من الخطاب، والتمكين من التصدي له بسبل فعالة.

٥٣ - وعملاً بالقرار ٢٦٢/٧٣، بدأت المفوضية مشاوراً بشأن المنتدى الدائم المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، حضرها ممثلون عن الحكومات وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، بمن فيهم ممثلون عن السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

٥٤ - وبالتعاون مع الشبكة الأوروبية للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي ومنظمة حقوق المنحدرين من أصل أفريقي، قامت المفوضية، في إطار تنفيذها إعلان وبرنامج عمل ديربان، بدعم من وزارة الخارجية في بلجيكا، بتنظيم مائدة مستديرة حول دور البرلمانين في تنفيذ برنامج أنشطة العقد الدولي للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. وقدمت المفوضية الدعم لإعلان العقد الدولي في بلجيكا، وأجرت تدريباً في مجال حقوق الإنسان لفائدة ناشطين شباب من الاتحاد الأوروبي منحدرين من أصل أفريقي. وأعدت المفوضية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دراسة تقترح مؤشرات محددة لقياس حالات عدم المساواة التي يواجهها السكان المنحدرين من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٥٥ - وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٧/٣٤، نظمت المفوضية في نيسان/أبريل ٢٠١٩، حلقة عمل في مصر، مع آليات حقوق الإنسان الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية، من أجل تعزيز دور هذه الآليات في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وكذلك في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان. وقد تم تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة وجرى استكشاف سبل جديدة للتعاون بين الآليات الإقليمية وآليات حقوق الإنسان.

٥٦ - وفي تونس، قدمت المفوضية الدعم لتنفيذ التشريعات المناهضة للتمييز العنصري بإنشاء مركز للمشورة القانونية لفائدة الضحايا. وفي أفغانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان، قدمت المساعدة التقنية في صياغة قانون مناهضة التمييز، وكذلك في وضع تشريعات مناهضة للتمييز بما يتماشى مع المعايير الدولية

لحقوق الإنسان. وعززت المفوضية قدرات المهنيين القانونيين والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والسلطة القضائية من أجل التصدي للتمييز في قيرغيزستان. وفي بيلاروس، دربت المفوضية عناصر الشرطة في سياق الأحداث الرياضية استعداداً لدورة الألعاب الأوروبية التي نظمت في حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٥٧ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، شاركت المفوضية في مؤتمر المنتدى العالمي لحقوق الإنسان (RightsCon) في تونس. واستضافت حلقة نقاش بشأن الممارسات الجيدة في مجال مكافحة خطاب الكراهية على الإنترنت، بالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان، ومشروع البيانات الضخمة والتكنولوجيا (Big Data and Technology Project) لجامعة إيسكس.

٢ - المهاجرون

٥٨ - ساهمت المفوضية، بوصفها عضواً في اللجنة التنفيذية لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، في الجهود المبذولة فيما بين الوكالات الرامية إلى تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

٥٩ - وأعدت المفوضية، بمعية مكتب مكافحة الإرهاب، دورات تدريبية لموظفي الحدود بشأن المبادئ والتوجيهات الموصى بها فيما يتعلق بحقوق الإنسان على الحدود الدولية، وقدمت دورة لتدريب المديرين لفائدة كل من المفوضية والمكتب.

٦٠ - ونظمت المفوضية بعثات إلى إكوادور وبيرو وغواتيمالا والمكسيك وهندوراس لرصد حالة اللاجئ والمهاجرين، بما في ذلك على الحدود. وقد قدمت المفوضية، في هذه البلدان، الدعم إلى الملاجئ المخصصة للمهاجرين، وإلى المجتمع المدني في سياق تدفقات (قوافل) المهاجرين الكبيرة. واضطلعت المفوضية بتسع بعثات لإجراء مقابلات مع مهاجرين ولاجئين من فنزويلا في كل من الأرجنتين وإسبانيا وإكوادور والبرازيل وبيرو وشيلي وكولومبيا والمكسيك (انظر A/HRC/41/18)، إلى جانب بعثة إلى النمسا ركزت على حقوق المهاجرين في سياق العودة. ونظمت المفوضية، مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، حملة تدعو إلى إجراء عمليات بحث وإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط، وإلى عدم عودة المهاجرين إلى ليبيا، وحذرت من تجريم التضامن معهم. وواصلت رصد حالة حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين في ليبيا.

٦١ - وقدمت المفوضية المشورة بشأن صياغة التشريعات في سياق الهجرة في كل من بالاو وتوفالو وجزر سليمان وجزر مارشال وفانواتو وكيريباس وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة). وفي تونس والسنغال وغامبيا وكوت ديفوار ولبنان ومالي وموريتانيا والنيجر، قدمت المفوضية الدعم إلى الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني لأغراض بناء القدرات في ما يتعلق بحقوق المهاجرين. وفي السنغال وغامبيا وكوت ديفوار ومالي وموريتانيا والنيجر، تولت المفوضية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إدارة المنح المقدمة إلى المجتمع المدني من أجل إدماج حقوق الإنسان في الأطر التشريعية المتصلة بالهجرة.

٣ - التمييز على أساس الانتماء إلى الشعوب الأصلية أو الأقليات

٦٢ - دعت المفوضية إلى بذل جهود الحقيقة والمصالحة من أجل الاقرار بالظلم التاريخي الذي مورس ضد جماعات الروما، وفقاً لقرار البرلمان الأوروبي المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بشأن الجوانب المتعلقة بالحقوق الأساسية في عملية إدماج طائفة الروما في الاتحاد الأوروبي: مكافحة معاداة العنصر. وفي

الاتحاد الأوروبي، دعت المفوضية إلى وضع برنامج للاتحاد الأوروبي قائم على الحقوق للاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بإدماج الروما لما بعد عام ٢٠٢٠. ووضعت استراتيجيات مع أصحاب المصلحة من أجل معالجة حالة حقوق الإنسان لطائفة الروما في الأمريكتين، بسبب منها حلقة عمل نظمت في جامعة هارفارد. وعملت المفوضية في العراق مع الحكومة وممثلي الأقليات من أجل تيسير إصدار بطاقات هوية لفائدة أفراد طائفة الروما.

٦٣ - وبغية تنفيذ خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العدوان أو العنف (A/HRC/22/17/Add.4، التذييل) وإعلان بيروت بشأن الإيمان من أجل الحقوق (A/HRC/40/58، المرفق الأول)، أجرت المفوضية بحثاً من أجل تحديد أسباب التمييز الذي تواجهه الأقليات العرقية والدينية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي أوكرانيا، قدمت المفوضية المشورة بشأن مواءمة القانون المتعلق بوضع اللغة الأوكرانية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بحماية لغات الأقليات.

٦٤ - وفي كمبوديا، واصلت المفوضية تعزيز تمليك الأراضي ورصد عمليات الإخلاء القسري التي تمس الشعوب الأصلية. وفي غواتيمالا وكولومبيا والمكسيك وهندوراس، قدمت المساعدة التقنية لضمان احترام الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة في القرارات التي تؤثر على مجتمعات الشعوب الأصلية والقبلية. وفي كولومبيا، أيدت إدراج حقوق الشعوب الأصلية في خطة التنمية الوطنية، وهو ما أدى إلى اعتماد بروتوكول لتنظيم تنسيق الولايات القضائية بين الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام ونظام عدالة الشعوب الأصلية. وفي غواتيمالا، أفضت المساعدة المتواصلة التي تقدمها المفوضية إلى القابلات من مجتمعات الشعوب الأصلية إلى صدور حكم تاريخي عن المحكمة الدستورية يتعلق بصحة الأم وعدم التمييز.

٤ - المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة.

٦٥ - نظمت المفوضية اجتماع خبراء لمناقشة تنفيذ معايير حقوق الإنسان، والتدابير التي اتخذتها الجهات الحكومية وغير الحكومية لمنع ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في المجتمعات المحلية في سياق الهجرة والمساعدة الإنسانية.

٦٦ - وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، تعاونت المفوضية مع مركز الحقوق الإنجابية ورابطة قاضيات تنزانيا لإجراء حوار بشأن الحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية ودور السلطة القضائية في القضاء على التمييز الجنساني في نظام العدالة. وفي شيلي، نظمت المفوضية، بالتعاون مع المحكمة العليا، أنشطة لبناء القدرات لفائدة السلطة القضائية.

٦٧ - وشاركت المفوضية في عملية تعاون تقني مع الحكومات والمجتمع المدني في أفغانستان وجامايكا ولبنان وليبيريا والمملكة العربية السعودية من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عملت المفوضية من أجل زيادة الوعي بشأن أوجه عدم المساواة المتصلة بالحقوق الجنسية، وهو ما أدى إلى إطلاق الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية حملة تدعو إلى تعديل التشريعات من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين. وفي غينيا، اعتمدت تشريعات متعلقة بالمساواة في الولايات الانتخابية في أعقاب الدعم التقني الذي قدمته المفوضية. وفي كوسوفو^(٥)، ساعدت المفوضية في تجديد

(٥) تفهم الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

أول مأوى حكومي إقليمي للناجيات من العنف الجنساني. وقدمت المفوضية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة تقنية إلى ليبيريا لكفالة استيفاء مشروع القانون المتعلق بالعنف المنزلي للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي باراغواي، قدمت المفوضية المساعدة التقنية في صياغة واعتماد تشريعات تتعلق بتحديد حد أدنى لأجور العمال المنزليين.

٦٨ - وواصلت المفوضية حملتها العالمية المعنونة #ISStandWithHer (أساندها) الرامية إلى دعم المدافعات عن حقوق الإنسان، وتنقلاتهن وتجاربهن، بطرق منها تسليط الضوء على عمل الناشطات في مجالات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وقيادات الشعوب الأصلية من النساء. وفي الاتحاد الأوروبي، دعمت المفوضية في البرلمان الأوروبي ضحايا التحرش الجنسي في إطار حملة #MeTooEP (أنا أيضا)، مع تقديم عرض بشأن الطريقة التي عاجلت بها الأمم المتحدة تلك الآفة.

٥ - الأشخاص ذوو الإعاقة

٦٩ - شاركت المفوضية في وضع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، وهي استراتيجية محدثة للتغيير تهدف إلى تعميم منظور الإعاقة على نحو فعال في ركائز عمل الأمم المتحدة.

٧٠ - وعززت المفوضية قدرة الحكومات، والسلطة القضائية والمجتمع المدني من أجل حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بطرق منها إدماج منظور الإعاقة في التشريعات الوطنية امتثالاً لأحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في كل من أوغندا وباراغواي وبوروندي وبيلاروس وتونس وتيمور - ليشتي وصربيا وغواتيمالا والكاميرون والمملكة العربية السعودية. وقد اعتمدت مقدونيا الشمالية، عقب استفادتها من المساعدة التقنية للمفوضية، تشريعات بشأن التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي أوروغواي، بدأت المفوضية مشروعاً للأمم المتحدة يرمي إلى تعزيز صكوك الحماية الاجتماعية وتأثير التدخلات في مجال السياسة العامة فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة.

٦ - الميل الجنسي والهوية الجنسانية

٧١ - واصلت المفوضية زيادة الوعي بالشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان لمجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين. وقادت المفوضية مبادرة الأمم المتحدة "أحرار ومتساوون" وعملت من أجل زيادة الوعي بمعايير المساواة العالمية لأفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين في أوساط الأعمال التجارية. ودعمت المفوضية عمل الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية.

٧٢ - وبدأت المفوضية حملة دون إقليمية لتسليط الضوء على أفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين في بلدان أمريكا الوسطى، وتشجيع وضع سياسات وتشريعات عامة كافية للتصدي للتمييز والعنف اللذين يمارسان ضد هذه الفئة من السكان. وأجرت حملات وطنية في هندوراس وتيمور - ليشتي.

٧٣ - وفي كولومبيا، قدمت المفوضية مذكرة صديق للمحكمة في قضية تتعلق بحق الأزواج من نفس الجنس في تكوين أسرة وفي الزواج. وفي تونس، قدمت المفوضية الدعم لإنشاء منظمة مجتمع مدني قانونيا

تعمل في المسائل المتعلقة بأفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

٧ - الأطفال والشباب

٧٤ - عملت المفوضية من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة بشأن الشباب بنشر موظفين مسؤولين عن قطاع الشباب في الميدان ليعملوا مع منابر الشباب والحركات الطلابية.

٧٥ - وعملا بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٠/٣٧، أجرت المفوضية عملية تشاور لاستقاء آراء أصحاب المصلحة بشأن حقوق الطفل، بما في ذلك آراء الأطفال. ودعمت المفوضية الخبير المستقل فيما يتعلق بالدراسة العالمية عن الأطفال المحرومين من الحرية.

٧٦ - ودعت المفوضية إلى إدخال تعديلات على التشريعات المتعلقة بحقوق الطفل، وهو ما أدى إلى تنقيح القوانين في كازاخستان. وفي السنغال، قدمت المفوضية الدعم لضحايا إساءة المعاملة والتسول القسري من الأطفال، وإلى الحكومة في بناء قدرتها على حماية حقوق الطفل وتعزيزها.

٨ - الأشخاص المصابون بالتهق

٧٧ - واصلت المفوضية الدعوة إلى تعزيز وحماية حقوق المصابين بالتهق، بما في ذلك في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي غينيا، دعمت المفوضية صياغة قانون لحماية المصابين بالتهق اعتمد لاحقا. وفي ملاوي، دعمت المفوضية تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالأشخاص المصابين بالتهق. وفي أوغندا، أطلقت المفوضية ولجنة تكافؤ الفرص منشورا بعنوان *تعزيز المساواة ومكافحة التمييز ضد المصابين بالتهق في أوغندا*.

هاء - المساءلة

١ - العدالة الانتقالية

٧٨ - قدمت المفوضية الدعم للدول في تصميم وتنفيذ عمليات العدالة الانتقالية الرامية إلى معالجة أسباب الانتهاكات وعواملها الهيكلية، مثل أوجه عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي.

٧٩ - وشاركت المفوضية، مع شركاء الفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية ومنتدى الهدف ١٦ وغايات أخرى، في كتابة التقرير المعنون "On solid ground: building sustainable peace and development after massive human rights violations" (على أرضية صلبة: بناء السلام والتنمية المستدامين في أعقاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان)، والذي يستكشف الكيفية التي تسهم بها العدالة الانتقالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٨٠ - وقدمت المفوضية الدعم للمؤتمرين بشأن مكافحة الإفلات من العقاب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفي منطقة البحيرات الكبرى. وقد أسفر المؤتمران عن تقديم توصيات محددة إلى أصحاب المصلحة في هاتين المنطقتين.

٨١ - وواصلت المفوضية دعم المبادرات المتعلقة بالمساءلة والعدالة الانتقالية، بما في ذلك في كل من أفغانستان وبوركينا فاسو وتوغو وتونس وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وسري لانكا والسلفادور وغواتيمالا وغينيا وكوت ديفوار وكولومبيا ولبنان وليبيريا ومالي والمكسيك ونيبال. وفي غامبيا، دعمت المفوضية وشركاؤها استراتيجية وطنية للعدالة الانتقالية وقدمت المساعدة التقنية إلى لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات. وشاركت المفوضية في الاجتماع الثامن لاستعراض النظراء لقطاع العدالة والمصالحة والقانون والنظام في رواندا، الذي ركز على دور قطاع العدالة والمصالحة والقانون والنظام في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي ليبيريا، قدمت المفوضية الدعم إلى كل من لجنة إصلاح القوانين في الإصلاحات التشريعية الرامية إلى تعزيز المصالحة، واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، من أجل تنظيم ندوة وطنية لتنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة.

٨٢ - وقدمت المفوضية الدعم لهيئة الحقيقة والكرامة في تونس. وفي سري لانكا، قدمت المساعدة التقنية إلى مكتب الأشخاص المفقودين.

٨٣ - وفي كولومبيا، ظلت المفوضية شريكا أساسيا في تنفيذ النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار، الذي أنشئ بموجب اتفاق السلام المبرم بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية في كولومبيا. ودعمت المفوضية اعتماد بروتوكول خاص لتنظيم تنسيق الولايات القضائية بين الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام ونظام العدالة للشعوب الأصلية بغية تعزيز وصول الشعوب الأصلية إلى العدالة.

٨٤ - وشاركت المفوضية السامية في حملات خاصة وعمامة رفيعة المستوى من أجل منع اعتماد قوانين العفو المقترحة في كل من السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا.

٢ - عقوبة الإعدام

٨٥ - واصلت المفوضية بذل جهود في مجال الدعوة لدى الدول من أجل البدء بوقف العمل بعقوبة الإعدام، أو الإبقاء على هذا الوقف، عملا بالقرار ١٧٦/٦٧. ودعت أيضا إلى حماية من يواجهون عقوبة الإعدام، بمن فيهم أولئك الموجودون في كل من إيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، والبحرين، وبربادوس، وبروني دار السلام، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وسري لانكا، والصومال، والفلبين، وماليزيا، وملاوي، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

٨٦ - وعملا بقراري مجلس حقوق الإنسان ٢/٢٦ و ١٧/٣٦، عقدت المفوضية حلقة النقاش الرفيعة المستوى التي تعقدها كل سنتين بشأن مسألة عقوبة الإعدام، والتي تناولت انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة باستخدام عقوبة الإعدام، ولا سيما فيما يتعلق بالحق في عدم التمييز والحق في المساواة.

٣ - مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف

٨٧ - عقدت المفوضية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حلقات عمل إقليمية مشتركة عن حماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، لفائدة الجهاز القضائي والشرطة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من بوركينا فاسو، وتشاد، والكاميرون، ومالي، وموريتانيا، والنيجر.

٤ - إقامة العدل وإنفاذ القانون

٨٨ - قدمت المفوضية، من خلال المساعدة التقنية، الدعم من أجل إقامة مؤسسات وطنية لإنفاذ القانون والعدالة الجنائية، تكون خاضعة للمساءلة وقائمة على حقوق الإنسان، في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في كل من إثيوبيا، وأوغندا، وتونس، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، وغينيا، ولبنان، وليسوتو، ومدغشقر، وموريتانيا. فعلى سبيل المثال، استضافت المفوضية في كمبوديا مؤتمرا وطنيا للقضاة والمحامين وموظفي السجن لتحسين الشفافية والتواصل في النظام القضائي. وفي تيمور - ليشتي، نظمت المفوضية والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان برامج لبناء قدرات الجهاز القضائي والشرطة والجيش. وفي غواتيمالا، وضعت المفوضية مع الشرطة بروتوكولات داخلية بشأن الاستخدام الملائم للقوة.

٨٩ - وفي جورجيا، أسهمت المفوضية في وضع قانون لتأسيس مكتب مفتش الدولة المكلف بالتحقيق على نحو مستقل في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الموظفون المسؤولون عن إنفاذ القانون، مثل الحرمان من الحق في الحياة أو التعذيب. وفي إثيوبيا، قدمت المفوضية المشورة التقنية بشأن إصلاح التشريعات والسياسات المتصلة بقوات الأمن. وفي المكسيك، أسهمت في إدخال تعديلات دستورية لإنشاء الحرس الوطني.

٩٠ - وفي غرب أفريقيا، وضعت المفوضية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة خطط عمل قطرية للمحاورين الوطنيين في السنغال وسيراليون وليبيريا، لتحسين إمكانية حصول المرأة على المساعدة القانونية. وفي تونس، دعمت المفوضية إنشاء وحدة للمساعدة القانونية لصالح المجتمع المدني وهيئة الوطنية للمحامين بتونس لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان. وفي أوغندا، قدمت المفوضية المشورة بشأن صياغة دليل للمواطن لإقامة العدل.

٩١ - وفي تايلند والعراق، راقبت المفوضية محاكمات وتحقيقات، بما فيها تلك التي يخضع لها المدافعون عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيون، لتقييم مدى التقيد بضمانات المحاكمة العادلة. وفي نيبال، قدمت المفوضية المشورة التقنية بشأن القوانين السبعة عشر المتصلة بالحقوق الأساسية لضمان الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٩٢ - وفي عدد من البلدان، بما فيها أفغانستان والعراق وغينيا وموريتانيا، زارت المفوضية مرافق الاحتجاز لتقييم ظروف المحتجزين ومعاملتهم. وفي غينيا - بيساو، أدت جهود الدعوة التي بذلتها المفوضية وشركاؤها إلى إطلاق سراح أفراد كانوا قد احتُجزوا تعسفا.

٩٣ - وفي أوغندا، دعمت المفوضية مكتب مدير النيابة العامة في وضع مبادئ توجيهية داخلية لحماية الشهود.

٥ - حقوق الإنسان والسياسات المتعلقة بالمخدرات

٩٤ - عملت المفوضية في إطار لجنة المخدرات في فيينا مع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى التي تدعو إلى تنفيذ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة في عام ٢٠١٦. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، شاركت المفوضية السامية في المؤتمر السادس والعشرين للرابطة الدولية للحد من الأضرار، الذي عقدته في البرتغال الرابطة الدولية للحد من الأضرار ووكالة بياجيه للتنمية (Agência Piaget para o Desenvolvimento) تحت رعاية رئيس البرتغال.

وخلصت في كلمتها الرئيسية إلى أن السياسات الشاملة القائمة على المبادئ والتي تحترم الكرامة وحقوق الإنسان والعدالة ستخفض العرض والطلب على حد سواء؛ وستحمي الصحة؛ وتسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على النحو المتوخى في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة.

٩٥ - وأسهمت المفوضية في وضع المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومكافحة المخدرات التي أُعلنت خلال الدورة الثانية والستين للجنة المخدرات. وعقدت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اجتماعا تشاوريا مشتركاً مع خبراء من الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بشأن المبادئ التوجيهية.

٩٦ - ونظمت المفوضية والرابطة الدولية للحدّ من الأضرار، خلال أسبوع السياسات المتعلقة بالمخدرات المعقود في جنيف، بدعم من حكومة سويسرا، مناسبة لمناقشة التعليق العام رقم ٣٦ (٢٠١٨) للجنة المعنية بحقوق الإنسان على الحق في الحياة، من حيث صلته بالسياسات المتعلقة بالمخدرات.

٩٧ - وقدمت المفوضية المشورة التقنية بشأن حقوق الإنسان والسياسات المتعلقة بالمخدرات إلى المنسقين المقيمين في كل من بنغلاديش وبيلاروس وسري لانكا والفلبين. وفي بيلاروس، أسفرت إحاطات مع برلمانيين ومسؤولين حكوميين عن مشروع مشترك مع الحكومة لتقييم فعالية السياسات الوطنية المتعلقة بالمخدرات.

واو - المشاركة

١ - تعزيز وحماية الحيز المدني والمشاركة الشعبية

٩٨ - سعت المفوضية إلى تعزيز المشاركة من أجل حماية وتعزيز الحيز المدني. وشمل ذلك إسداء المشورة بشأن القوانين والسياسات التي تتجاوز الحيز المدني أو تتعدى عليه، وتقديم تعليقات على ردود الدول على الاحتجاجات، بما في ذلك في السودان وغواتيمالا ونيكاراغوا.

٩٩ - وواصلت المفوضية التصدي لأعمال التخويف والأعمال الانتقامية التي تمارس ضد أولئك الذين يتعاونون مع الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان^(٦). ونظمت المفوضية مشاورة إقليمية مع ممثلي المجتمع المدني من تسعة بلدان والشبكات الإقليمية للمدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا لتحديد ثغرات الحماية وتقديم توصيات لتحسين طرق التصدي للتخويف والأعمال الانتقامية.

١٠٠ - وقدمت المفوضية برامج في مجال بناء قدرات لـ ٣٥ شاباً من الشعوب الأصلية ينتمون إلى ٢٦ بلداً من خلال برنامجها للزمالات الدراسية للشعوب الأصلية.

١٠١ - ويسرت المفوضية مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية في اجتماعات الأمم المتحدة. ودعم صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الشعوب الأصلية مشاركة ٤٥ شخصاً من الحاصلين على المنح في حضور الدورة الثامنة عشرة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، و ١٥ شخصاً في مشاورات

(٦) واصل الأمين العام المساعد، بوصفه كبير المسؤولين المعين لقيادة الجهود المبذولة داخل منظومة الأمم المتحدة، العمل مع الدول بسبل منها جمع المعلومات بشأن الممارسات الجيدة للتصدي للأعمال الانتقامية.

رئيس الجمعية العامة مع الشعوب الأصلية، وستة أشخاص في دورات هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وستة أشخاص في مجلس حقوق الإنسان والفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل.

١٠٢ - وعملا بقرار مجلس حقوق الإنسان ١١/٣٩، نشرت المفوضية المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنفيذ الفعال للحق في المشاركة في الشؤون العامة، بما في ذلك في منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٠٣ - وفي منغوليا، قدمت المفوضية المشورة التقنية بشأن مشروع قانون لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وفي إثيوبيا، كانت المفوضية جزءا من اللجنة التقنية التي تقدم المشورة بشأن إصلاح التشريعات التي تنظم المجتمع المدني.

١٠٤ - وفي إثيوبيا، وأفغانستان، وأوغندا، وباراغواي، وتيمور - ليشتي، وسوريا، وصربيا، وغينيا، وغينيا - بيساو، والكاميرون، ولبنان، وليبيريا، والمكسيك، وموريتانيا، وهندوراس، عززت المفوضية قدرات البرلمانيين والمجتمع المدني، بمن في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون، على رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي بيرو وغواتيمالا، قدمت المفوضية المساعدة التقنية من أجل اعتماد وتنفيذ بروتوكول بشأن التحقيق في الانتهاكات المرتكبة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، وأصدرت دراسة مشتركة مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان في غواتيمالا^(٧).

١٠٥ - وفي تونس، وقعت المفوضية مذكرة تفاهم مع وزارة الشؤون الدينية بشأن وضع برنامج للتنقيف في مجال حقوق الإنسان وإطار قانوني بشأن حقوق الأئمة.

١٠٦ - وفي نيجيريا، تعاونت المفوضية مع مكتب المنسق المقيم لإنشاء مركز لحقوق الإنسان والتوثيق في كلية القانون في جامعة نيجيريا وأسهمت بتقديم ما يزيد عن ٤٠٠ منشور لتعزيز التنقيف في مجال حقوق الإنسان.

٢ - العمليات الانتخابية

١٠٧ - بغية تنفيذ خطة العمل المتعلقة بحقوق الإنسان ومعايير الانتخابات، التي اعتمدها المفوضية ومركز كارتر في عام ٢٠١٧، نظمت المفوضية ومركز كارتر، بدعم من البعثة الدائمة لرومانيا، حلقة عمل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والأوساط الانتخابية من أجل تبادل الممارسات الجيدة واستكشاف مجالات التعاون.

١٠٨ - وفي سياق انتخابات البرلمان الأوروبي، أطلقت المفوضية، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة، تعهدا من ١٠ نقاط يركز على عدم ترك أي أحد خلف الركب، ووقع عليه ٣٧ عضوا من أعضاء البرلمان الأوروبي المنتهية ولايتهم. وعرض التعهد على الأعضاء المنتخبين حديثا لكفالة التزامهم بالدفاع عن حقوق الإنسان وسيادة القانون وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

(٧) متاح على الموقع الشبكي www.oacnudh.org/gt/images/CONTENIDOS/ARTICULOS/PUBLICACIONES/

[Informe_personas_defensoras.pdf](#)

١٠٩ - وفي جزر القمر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسلفادور، والسنغال، وغواتيمالا، ومدغشقر، وملاوي، وموريتانيا، دعمت المفوضية أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني برصد حقوق الإنسان في سياق الانتخابات. ودعت إلى الإفراج عن السجناء السياسيين، وبنيت قدرات الشركاء الوطنيين لرصد حقوق الإنسان في العمليات الانتخابية. وفي سيراليون، نفذت المفوضية، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وشرطة سيراليون، تدريباً للموظفين المسؤولين عن إنفاذ القانون على تطبيق معايير حقوق الإنسان في تسوية النزاعات ما بعد الانتخابات.

٣ - تقديم الدعم إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الإقليمية

١١٠ - واصلت المفوضية مساعدة الدول الأعضاء على إنشاء أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وقدمت المفوضية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، المشورة التشريعية إلى الدول وعززت قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك في كل من بنغلاديش، وبوركينا فاسو، وتونس، وصربيا، وغينيا، والكاميرون، وجمهورية الكونغو، ولبنان، وليبيريا، ومدغشقر، ومنغوليا، وهايتي.

١١١ - وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٧/٣٤، واصلت المفوضية استضافة برنامج زمالات لموظفين من الآليات الإقليمية من أجل تعزيز قدراتهم وتعزيز التعاون. وفي الوقت الحالي، تستضيف المفوضية ثلاثة زملاء من منظمة التعاون الإسلامي، ومحكمة العدل لشرق أفريقيا، ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

٤ - الفضاء الرقمي

١١٢ - عززت المفوضية الشراكات مع طائفة من الجهات الفاعلة للنهوض بحقوق الإنسان كأساس للأنظمة والسياسات والممارسات التي تتبعها الدول وشركات التكنولوجيا. ووقعت اتفاقاً تعاونياً مع مركز المنتدى الاقتصادي العالمي للثورة الصناعية الرابعة و نفذت أنشطة في مجال الدعوة مع عدد من الشركات العالمية من أجل اتباع سياسات وممارسات تحترم حقوق الإنسان. وعملت المفوضية السامية مع كبار المديرين التنفيذيين لشركات التكنولوجيا وقادة المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والحكومة خلال مهمة إلى وادي السليكون، و نفذت أنشطة الدعوة مع الدول والشركات من أجل اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في تطوير التكنولوجيات الجديدة واستخدامها.

١١٣ - وواصلت المفوضية التنبيه إلى المحتوى على موقع فيسبوك الذي قد يتضمن تحريضاً على العنف أو التمييز أو الكراهية، و نفذت أنشطة في مجال الدعوة مع فيسبوك وتويتير وغوغل لتحسين نهج مراقبة المحتوى.

١١٤ - وأسهم تعاون المفوضية مع مركز حقوق الإنسان التابع لجامعة كاليفورنيا في بيركلي إسهاماً مباشراً في ما تجرته الأمم المتحدة من تحقيقات ورصد في الأراضي الفلسطينية المحتلة وجمهورية أفريقيا الوسطى وفي صياغة بروتوكول دولي بشأن التحقيقات المفتوحة المصدر.

١١٥ - وشاركت المفوضية في اجتماعين تحضيريين في وادي السليكون وباريس لتقديم مدخلات إلى نداء كرايستشيرتس الذي وجهته رئيسة وزراء نيوزيلندا، جاسيندا آردن، ورئيس فرنسا، إيمانويل ماكرون، من أجل إزالة المحتوى الإرهابي والعنيف على شبكة الإنترنت.

الفصل الثالث

التنظيم والإدارة

١١٦ - الابتكار، في عالم سريع التغير، عنصر أساسي لنجاح إدارة المعارف. وتتضمن خطة إدارة المفوضية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ التزاما بتعزيز الأفكار المبتكرة، بإنشاء بيئات غير هرمية وتوفير حوافز مبتكرة.

١١٧ - وقيمت شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، المؤلفة من ١٨ حكومة، أداء المفوضية، وقدمت توصيات من أجل تعزيز قدرة المكتب. وعلى النحو المبين في التقييم، فقد "قطع المكتب شوطا طويلا، رغم أن موارده المحدودة نسبيا تشهد ضغوطا على الدوام - على نطاق الوظائف والمواضيع والمناطق"^(٨).

(٨) التقييم الكامل متاح على الموقع الشبكي www.mopanonline.org/assessments/ohchr2017-18/index.htm.

الفصل الرابع

الاستنتاجات

١١٨ - واصلت المفوضية العمل مع طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة لإلهام كل فرد بالدفاع عن حقوق الإنسان. وبناء على نجاح الاحتفالات بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، دعمت المفوضية عدة حملات عالمية، بما في ذلك الحملة الرامية إلى القضاء على التمييز العنصري والحملة الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

١١٩ - وعلى النحو المبين في التقييم الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، فإن "انتهاكات حقوق الإنسان آخذة في التزايد، وهناك تشكيك من جانب الدول الأعضاء [في الأمم المتحدة] نفسها، في المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عالميتها وعدم قابليتها للتجزئة وتربطها والعلاقات المتبادلة بينها. وعلاوة على ذلك، فإن الفجوة القائمة بين ولاية المكتب وموارده آخذة في الازدياد، وأصبح تمويله أقل قابلية للتنبؤ".

١٢٠ - وتظل المفوضية صوتا عالميا يدعو للمساواة وعدم التمييز والدفاع عن جميع حقوق الإنسان للناس كافة في كل مكان. ويجب مساعدتها في التصدي لحالات النزاع والأزمات، فضلا عن التحديات العالمية والإقليمية والوطنية، مثل تلك المتعلقة بتغير المناخ، وأوجه اللامساواة بين الجنسين، والفضاء الرقمي والتكنولوجيات الجديدة، والحيز المدني، والمجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وكل ذلك بهدف تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٢١ - وتعرب المفوضة السامية عن الأمل في أن تقدم الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى للمفوضية كل ما يمكن من مساعدة لتمكينها، بالشراكة مع منظومة الأمم المتحدة والآليات الإقليمية، من تنفيذ ولايتها بفعالية في دعم المكلفين بالمهام وأصحاب الحقوق في جميع أنحاء العالم.

